

Distr.: General
11 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بيتكيرن

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٥
ألف -	المؤهلات الانتخابية	٦
باء -	النظام القضائي وحقوق الإنسان	٦
ثانيا -	الميزانية	٨
ثالثا -	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	٩
ألف -	النقل	١٠
باء -	الاتصالات وإمدادات الطاقة	١١

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحوالت الدولة القائمة بالإدارة المعلومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وترد تفاصيل إضافية في أوراق العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي:

workingpapers.shtml/www.un.org/en/decolonization



الرجاء إعادة استعمال الورق

040313 280213 13-22926 (A)



١١		جيم - حيازة الأراضي
١١		دال - التوظيف
١٢		هاء - التعليم
١٢		واو - الرعاية الصحية
١٣		زاي - العدالة الجنائية
١٢		رابعاً - البيئة
١٣		خامساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٥		سادساً - وضع الإقليم في المستقبل
١٥		ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥		باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦		جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: بيتكيرن هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: المفوضة السامية: فيكي تريول.

الجغرافيا: يقع الإقليم في منتصف المسافة بين أستراليا وقارة أمريكا الجنوبية عند خط العرض ٢٥ درجة و ١٣٠ درجة غرباً. ويتكون من أربعة جزر هي: بيتكيرن (الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان) وهندرسون ودوسي وأوينو. أما تضاريس بيتكيرن فهي تضاريس بركانية وعرة وساحلها صخري، وتحف بالجزيرة من معظم الجهات مرتفعات صخرية شاهقة شديدة الانحدار مما يجعل دخولها من البحر أمراً غير يسير. ومع أنه يمكن للزوارق أن تبحر من أماكن عديدة، يعد خليج باونتي ومرسى تيدسايد الموقعين الوحيدين في الجزيرة اللذين يمكن الرسو فيهما بأمان إلى حد ما.

مساحة اليابسة: ٣٥,٥ كيلومتراً مربعاً، مع أن مساحة بيتكيرن في حد ذاتها تبلغ ٤,٣٥ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة^(١): ٨٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

السكان: ٥٠ نسمة (٢٠١٢).

اللغات: للإقليم لغتان رسميتان هما الإنكليزية والبيتكيرنية التي تعد مزيجاً من إنكليزية القرن الثامن عشر واللغة التاهيتية.

الأحزاب السياسية الرئيسية: لا يوجد.

المحافظ: مايك وارن.

الانتخابات: يجري انتخاب المجلس كل عامين (جرى آخر انتخاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)؛ وينتخب المحافظ ورئيس المجلس كل ثلاثة أعوام.

الاقتصاد: يقوم اقتصاد بيتكيرن في جانب كبير منه على صيد الأسماك والبستنة وبيع المشغولات اليدوية وتربية النحل وإنتاج العسل. وتتلقي بيتكيرن من المملكة المتحدة معونة لميزانيتها.

الوحدة النقدية: الدولار النيوزلندي.

نبذة تاريخية: أطلق على الجزيرة اسم بيتكيرن (نسبة إلى روبرت بيتكيرن البحار البريطاني الذي اكتشفها في عام ١٧٦٧) ولم تكن مأهولة عندما هبطت عليها، في عام ١٧٩٠، مجموعة من المنبوذين من السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية (٩ متمردين و ١٨ بوليتزيا). وينحدر السكان الذين يقطنون بيتكيرن اليوم من هؤلاء المتمردين.

(أ) Exclusive economic zone data from Johann D. Bell, Johanna E. Johnson and Alistair J. Hobday, eds., *Vulnerability of Tropical Pacific Fisheries and Aquaculture to Climate Change* (Auckland, New Zealand: Secretariat of the Pacific Community, 2011). يمكن الاطلاع عليه من الموقع الإلكتروني: fisheries/assessment/e-
book/www.spc.int/climate-change

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - أصبح الدستور الجديد للإقليم نافذاً في آذار/مارس ٢٠١٠ وحل محل الأمر البيتكيري لعام ١٩٧٠ والتعليمات الملكية لعام ١٩٧٠. وبين للمرة الأولى حقوق الأفراد وحرياتهم ونص على تعيين نائب عام وأنشأ سلطة مجلس الجزيرة وحدّث دور الحاكم وأدرج النظام القضائي في الدستور. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار". ويعين التاج الملكي البريطاني الحاكم بناء على توصية وزير الدولة للشؤون الخارجية والكونولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي يكون مسؤولاً أمامه. وعملياً، يعين المفوض السامي للمملكة المتحدة لدى نيوزيلندا في الوقت نفسه حاكماً لبيتكيرن، وتبعاً لذلك، تعهد إليه المسؤولية العامة عن إدارة الجزيرة ضمن هذه المهمة.

٢ - وبموجب الدستور، يتولى الحاكم السلطة التشريعية في بيتكيرن، ويخول بوضع قوانين بشأن أي موضوع بعد التشاور مع مجلس الجزيرة. وتصدر القوانين التي يسنها الحاكم في شكل مراسيم. ويجوز رسمياً للتاج الملكي البريطاني أن يقوم، بناء على مشورة وزير الخارجية، بإلغاء جميع هذه المراسيم. وتحتفظ حكومة المملكة المتحدة بسلطة التشريع مباشرة لبيتكيرن بموجب قانون يسنه البرلمان أو أمر يصدره المجلس.

٣ - وشارك أيضاً مجتمع الجزيرة مشاركة تامة في مشاورات أدت إلى وضع هيكل جديد للحكم في الجزيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد أوجد أربعة وظائف رفيعة في القطاع العام (مديرو شعبة) لتعزيز القدرة الإدارية المحلية، وأدخل نظاماً نزيهة وشفافة للتعيين في وظائف الحكومة وإدارة الأداء. وتتواصل عملية تفويض مهام ومسؤوليات إضافية إلى الجزيرة بيد أنها ستكون تدريجية نظراً لقلّة الموارد البشرية والمهارات المناسبة لدى هذا العدد القليل من السكان. وسيتطلب الأمر حالياً إبقاء بعض المهام الإدارية موكلة لمكتب جزر بيتكيرن الموجود في أوكلاند، بنيوزيلندا.

٤ - ويدير سكان بيتكيرن شؤونهم الداخلية من خلال مجلس الجزيرة الذي أنشئ بموجب مرسوم الحكومة المحلية ونص عليه الدستور. ويكلف المرسوم المجلس بأن يتخذ، رهناً بأوامر الحاكم وتوجيهاته، الترتيبات اللازمة لإنفاذ قوانين بيتكيرن، ويخوله وضع الأنظمة اللازمة لإدارة بيتكيرن إدارة جيدة، وحفظ السلام والنظام والسلامة العامة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجزيرة. ووفقاً لطبعة المرسوم المنقحة في عام ٢٠١٢، يتألف المجلس من سبعة أعضاء يحق لهم التصويت (المحافظ ونائب المحافظ، وخمسة مستشارين،

وجميعهم منتخبون) وأربعة أعضاء لا يحق لهم التصويت بحكم منصبهم (الحاكم ونائب الحاكم وممثل الحاكم والمفوض). وخلال انتخابات عام ٢٠١٠، انتخب مايك وارن محافظاً.

ألف - المؤهلات الانتخابية

٥ - يشترط على الناخبين أن يكونوا قد بلغوا الثامنة عشرة، ويتعين على المولودين خارج بيتكيرن أن يكونوا قد أقاموا فيها ثلاث سنوات (سنة واحدة للأزواج وستتان للشركاء بحكم الواقع). ويشترط في المرشحين لعضوية المجلس استيفاء نفس شروط الإقامة وألا تقل سنهم عن ٢١ عاماً. ويشترط في المرشحين لمنصبي المحافظ ونائب المحافظ أن يكونوا قد أقاموا فيها لمدة ١٠ أعوام و ٥ أعوام على التوالي وألا تقل سنهم عن ٢٥ عاماً. ويتولى أمين الجزيرة إعداد سجل الناخبين في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، وتجري الانتخابات في الفترة الواقعة بين اليوم الأول والخامس عشر من أيام شهر كانون الأول/ديسمبر (كاملة).

باء - النظام القضائي وحقوق الإنسان

٦ - يعين قاضي الجزيرة من بين المقيمين في بيتكيرن. ويعين قضاة آخرون مؤهلون قانوناً للعمل في أحد بلدان الكومنولث لرئاسة المحكمة عند النظر في مسائل خارجة عن السلطات المسندة إلى قاضي الجزيرة. ويقتصر اختصاص المحكمة على جرائم يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية وعلى إجراءات الحبس وبعض التحقيقات، إلى جانب النظر في دعاوى مدنية بالمستوى المطلوب. ويجوز استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام المحكمة العليا لبيتكيرن، وهي محكمة تدوينية عليا مختصة في القضايا الجنائية والمدنية التي لا تشملها صلاحيات محكمة الصلح. وتتألف المحكمة العليا من قاض، أو رئيس للقضاة، أو واحد من بين عدة قضاة أقل مرتبة، يعمل بمعاونة قضاة مساعدين أو بدوهم. كما يجوز الطعن في الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام محكمة الاستئناف في بيتكيرن، التي تتألف من ثلاثة قضاة، وأمام مجلس الملكة الخاص.

٧ - وتفيد المملكة المتحدة بأن اختصاص محاكم بيتكيرن يشمل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الناشئة عن القوانين السارية في الجزر. ويخول كل من السلطة القضائية والحاكم باختصاصات مماثلة في تعزيز وإعمال حقوق الإنسان في الجزر.

٨ - ويبت القضاء في كل انتهاك للحقوق المدنية أو السياسية لأي شخص بموجب أمر قضائي أو حكم بدفع تعويضات يمكن أن يصدر عن المحكمة العليا. وتتمتع هذه المحكمة بسلطة واختصاص أساسيين يخولانها إصدار أحكام بدفع تعويضات عن الضرر المعنوي، وفي بعض الحالات، بدفع تعويضات عقابية، فضلاً عن إصدار تعليمات ملزمة تكفل رد الاعتبار

للأشخاص المعنيين. وفي حالة بيتكيرن، يتولى الحاكم، باعتباره يشغل أعلى منصب تنفيذي، ورئيس القضاة، بصفته رئيسا للسلطة القضائية، مسؤولية الإشراف على أعمال حقوق الإنسان في بيتكيرن، كل ضمن نطاق سلطاته.

٩ - وأشارت كذلك الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومي المملكة المتحدة وبيتكيرن تقومان بنشر القوانين السارية في الإقليم، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن للجميع الاطلاع عليها عن طريق مكتب أمين الجزيرة. وتتولى حكومة المملكة المتحدة إعداد تقارير الإقليم إلى الهيئات الدولية، بناء على معلومات يوفرها كل من الحاكم وإدارة الجزيرة.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة الحكم الذاتي، أصدرت حكومة المملكة المتحدة في عام ٢٠١١ كتابا أبيض بعنوان "الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار: نجاح وأمن واستدامة". وتعتقد المملكة المتحدة أن هذه الورقة عززت التزام الحكومة فيما يتعلق بمستقبل جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، بما في ذلك بيتكيرن. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل وزراء الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة إجراء مناقشات بشأن السياسة العامة المستقبلية لتحقيق الاستدامة لبيتكيرن. ووفقا للمملكة المتحدة، فإن الوزارتين تعملان معا على نحو وثيق لتمكين بيتكيرن من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتعمل حاليا وزارة التنمية الدولية وحكومة الإقليم على وضع المراحل النهائية لخطة استراتيجية خمسية لتنمية الجزيرة.

١١ - وفيما يتعلق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد أشارت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم المعنية بشؤون أقاليم ما وراء البحار في تقرير صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى معلومات مقدمة من وزارة الخارجية والكومنولث عن طريق مفوض بيتكيرن، تؤكد أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد وُسعت لتشمل "جميع الأقاليم المأهولة باستثناء بيتكيرن". غير أن دستور بيتكيرن، المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه، ينص على حقوق وحريات الفرد المستمدة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى حقوق أخرى ذات صلة مستمدة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتضمن مشروع بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، الذي تموله حكومة المملكة المتحدة لأقاليمها فيما وراء البحار زيارتين لبيتكيرن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١١ قام بهما مدربون في مجال حقوق الإنسان من مؤسسة الكومنولث.

١٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، نظمت مؤسسة الكومنولث وهيئة مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان ورابطة الكومنولث لتعليم القانون دورة تدريبية مدتها ١٠ أيام عن حقوق الإنسان لسكان الجزيرة. وركز التدريب على السبل الكفيلة بضمان احترام القوانين والأنظمة المعتمدة في دستور بيتكيرن لعام ٢٠١٠، وعلى وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي أيار/مايو ٢٠١١، تخرج أول خمسة طلاب في الجزيرة من برنامج دراسات حماية الطفل، وهو دورة تدريبية معتمدة من الهيئة النيوزيلندية لاعتماد المؤهلات الدراسية. وقد تخرج منذ ذلك الحين ما يزيد عن خمسة طلاب ويجري تدريب ثلاثة آخرين.

١٣ - واستناداً إلى تقرير وزارة الخارجية والكومنولث المعنون "حقوق الإنسان والديمقراطية"، الذي صدر في عام ٢٠١٢، تعد أساساً حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل إقليم مسؤولية حكومة الإقليم، بينما تعد حكومة المملكة المتحدة مسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي اتسعت نطاقها لتشملها.

١٤ - ويبين التقرير أيضاً أن متابعة قد أُجريت في حزيران/يونيه ٢٠١١ لاستعراض عام ٢٠٠٩ الذي أعدته بيتكيرن لسلامة الأطفال، والذي قيم تدابير الحماية التي أُخذ بها على مدى العامين الماضيين من حيث فعاليتها وأوصى بالإبقاء عليها. وتتولى إدارة التنمية الدولية حالياً تمويل مشروع يتعلق بحماية الأطفال في أقاليم ما وراء البحار، من المتوقع أن ينجز في آذار/مارس ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ الإطار المنطقي من مشروع ميزانية إدارة بيتكيرن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي وضع ليكون هدفاً محدداً يتمثل في تنفيذ جميع توصيات الاستعراض المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٣، عندما يجري استعراض آخر.

ثانياً - الميزانية

١٥ - تفيد المملكة المتحدة بأن نفقات بيتكيرن في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، التي تدعمها إدارة التنمية الدولية، قد بلغت حوالي ٥,٣ مليون دولار نيوزيلندي. وتعتقد الإدارة أن المعونة المقدمة للميزانية تغطي العجز، وأن تكاليف الصيانة ترتبط بالعواصف المدارية التي حدثت في شباط/فبراير ٢٠١٢ وبإمكانية الحصول على المساعدة التقنية على المدى القريب. وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي ضعيفة للغاية في حالة بيتكيرن بالنظر إلى حجمها وموقعها النائي. وقد ازدادت ميزانية الجزيرة بنسبة قدرها ٣٤٢ في المائة تقريباً خلال الأشهر الستة الماضية، ويرجع ذلك أساساً إلى تكاليف الشحن الجديدة وازدياد تكاليف الفنيين الأربعة الآتين من خارج الجزيرة (ضابط شرطة ومستشار للأسرة والمجتمع المحلي ومعلم وطبيب) وإلى تقلبات أسعار الصرف. وتشمل النفقات الرئيسية المتكررة إعانات النقل البحري والشحن (٣٨,٩ في المائة) ونفقات شعبة شؤون المجتمع (بما فيها تكاليف الفنيين الآتين من خارج الجزيرة) (٢٤,٤ في المائة). وتصل المخصصات الإقليمية لبيتكيرن في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ إلى ٢,٤ مليون يورو.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية والاجتماعية

١٦ - كان بيع الطوابع هو المصدر التقليدي الرئيسي لإيرادات الاقتصاد العام في بيتكيرن. إلا أن الجزيرة تتلقى حالياً مساعدة لميزانيتها من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة الأمر الذي يرجع في جانب كبير منه إلى تدهور سوق الطوابع البريدية الجديدة. وتواصل تجارة طوابع البريد تراجعها، مع إصدار ست أو سبع مجموعات من الطوابع البريدية كل عام. وتشكل عملة بيتكيرن المعدنية (المسكوكة في نيوزيلندا) صنفاً آخر من الأصناف التي يهتم الهواة بجمعها، والتي تشمل عدداً من التصميمات الجديدة التي من المتوقع طرحها في السوق في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويولد الدخل أيضاً من رسوم هبوط الطائرات السياحية.

١٧ - وتكمل أيضاً إيرادات بيتكيرن بيع نطاقات مخصصة على شبكة الإنترنت. ويستطيع مستخدمو الإنترنت في جميع أنحاء العالم شراء نطاق "pn" الذي منح بصفة دائمة إلى بيتكيرن. وتبلغ رسوم اقتناء نطاق 80, 142 "pn" جنيه استرليني في السنة.

١٨ - وحددت إدارة التنمية الدولية تحديان رئيسيان يواجهان التنمية الاجتماعية والاقتصادية هما: إرث حالات الاعتداء الجنسي والحاجة المستمرة إلى الحفاظ على تدابير صارمة لحماية الأطفال؛ وشيخوخة السكان وانخفاض نسبة الناشطين اقتصادياً. وتبين الإدارة أن ٣١ شخصاً فقط يندرجون ضمن فئة الناشطين اقتصادياً، ١٦ منهم تقل أعمارهم عن ٥٠ عاماً، ولا يوجد بينهم سوى ٣ نساء يندرجن في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً. وتزيد أعمار نصف السكان عن ٥٠ عاماً، بينما تزيد أعمار ١٣ منهم عن ٦٠ سنة. ولهذا الوضع تأثير سلبي متزايد على الإنتاج الاقتصادي وتكاليف الرعاية الصحية. ومعدل النمو الطبيعي للسكان هو بالفعل بعيد عن معدل الاستعاضة المستدامة. وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢، لم يكن هناك سوى ثمانية مواليد، وأقل من خمس نساء في سن الإنجاب. وسيكون من الضروري زيادة الأموال في الأجل المتوسط لدعم السكان المسنين.

١٩ - وتفيد البيانات الواردة من أمانة الكومنولث أن مجموعة من المعادن منها المنغنيز والحديد والنحاس والذهب والفضة والزنك، قد اكتشفت داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لبيتكيرن. ويعتمد الاقتصاد الخاص في بيتكيرن على زراعة الكفاف وصيد السمك وصنع المصنوعات اليدوية وبيعها، بالإضافة إلى تصدير الفواكه المجففة والخضار والعسل ومنتجاته إلى اليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وبولينيزيا الفرنسية. وتعد المقايضة في الأساس، ولا سيما مع السفن العابرة، جزءاً هاماً من الاقتصاد. وتنتج التربة الخصبة في الوديان مجموعة واسعة من الفواكه والخضار. والسمك هو المصدر الرئيسي للبروتين في النظام الغذائي لسكان الجزيرة.

٢٠ - وتشمل واردات الإقليم، التي يأتي معظمها من نيوزيلندا، زيت الوقود والآلات و مواد البناء والحبوب والحليب والدقيق ومواد غذائية أخرى. وتُطلب السلع المذكورة أخيراً قبل عدة شهور ويمكن الحصول عليها من مخزن حكومي أنشئ في عام ١٩٦٧. وتقوم تعاونية منتجي جزيرة بيتكيرن، التي أنشئت في عام ١٩٩٩، بتعزيز عملية توزيع المنتجات وتنسيقها. ويتاح عدد من سلع بيتكيرن مباشرة عن طريق الإنترنت. ويتاجر كذلك بالمنقوشات والسلال عبر طلب يرسل بالبريد الإلكتروني. ويبيع إنتاج الجزيرة إلى السفن السياحية العابرة.

٢١ - وتعتبر جزيرة هندرسون غير المأهولة التي صنفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعاً من مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨ أكبر جزر المجموعة وأغنى الجزر الثلاثة المحيطة بالموارد الطبيعية. ويزورها سكان الجزيرة من حين لآخر، حيث يمكنهم بضعة أيام لجمع ما يلزمهم من أخشاب شجر ميرو لمدة سنة لاستعمالها في منقوشاتهم، وتدعيم فروع شجر ميروسعياً إلى ضمان استدامة المحاصيل لسنوات قادمة. كما يضطلع أخصائيو البيئة بزيارة هندرسون من حين لآخر لاشتغالها بأنواع طيورها ونباتاتها المتوطنة فيما يكاد يكون نظاماً طبيعياً أصلياً. وتُعد أوينو موقعاً هاماً لتكاثر الطيور البحرية. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قادت منظمة غير حكومية مشروعاً يهدف إلى القضاء على الجرذان التي تهدد الطيور. وللأسف، فإن المؤشرات الأولية تفيد بأن المشروع، الذي ساهمت فيه حكومة المملكة المتحدة بما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، لم يحرز النجاح وأن الجرذان لا تزال موجودة في الجزيرة. وتتولى حكومة المملكة المتحدة والجهات المعنية التحقيق في الأمر. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، ستوفد بعثة للرصد من أجل تقييم الوضع. كما يرتاد سكان الجزيرة أوينو التي تعرف بـ "جزيرة الإجازات" مرة في السنة ويقضون أسبوعاً في صيد السمك وجمع جوز الهند والمحار. وتوزع عادةً حصيلة السمك المصيد خلال هذه الرحلات بالتساوي فيما بين أسر الإقليم.

ألف - النقل

٢٢ - لا يمكن دخول بيتكيرن إلا عن طريق البحر. وتقدم خدمات الشحن من منغريفيا في بولينيزيا الفرنسية إلى الجزيرة ثماني مرات في السنة، مع أربع عمليات شحن جوي تنفذ مباشرة من نيوزيلندا. ويتوقف أيضاً عدد من سفن الرحلات السياحية خلال الموسم الذي يستمر من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس. وترسو السفن القادمة لزيارة الجزيرة بعيداً عن الشاطئ، وينقل الزوار على متن قوارب طويلة. وتفيد المعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة أنه يجري النظر في خطط ترمي إلى تحسين مرافق الرسو، ولا سيما للمسافرين على

متن سفن سياحية، ذلك لأن تنمية السياحة أمر هام لرخاء بيتكيرن مستقبلاً. وتفيد إدارة التنمية الدولية أنه يجري النظر في الخطط الرامية إلى بناء مرفق بديل للرسو بدعم من صندوق التنمية الأوروبية.

باء - الاتصالات وإمدادات الطاقة

٢٣ - يكفل نظام الاتصالات الذي أقيم في عام ٢٠٠٦ تزويد جميع المنازل في الجزيرة بالهواتف، وبنظام ثابت لشبكة الإنترنت وخدمة تلفزيونية محدودة ومرافق لعقد مؤتمرات بالفيديو. وقد تم تحديث النظام في عام ٢٠١١.

٢٤ - وأنجز مشروع لبيتكيرن لتصميم وتركيب نظام إمداد بالكهرباء يقوم على التخزين في بطاريات باستعمال الرياح ووقود الديزل. وفي الوقت الراهن، تزود المولدات العاملة بوقود الديزل بطاقة كهربائية تبلغ قوتها ٢٤٠ فولطاً لمدة ١٤ ساعة في اليوم (٢٢/٠٠-٨/٠٠).

جيم - حيازة الأراضي

٢٥ - سُن في نهاية عام ٢٠٠٦ مرسوم لإصلاح حيازة الأراضي يكفل لكل فرد من أهالي بيتكيرن الحق في الحصول على منزل وحديقة وبستان وأرض من الغابات "بما يكفي لتلبية احتياجاتهم" طوال فترة حياتهم في بيتكيرن. والهدف من الضريبة السنوية على الأراضي المفروضة على جميع الأراضي المملوكة لغير المقيمين في الإقليم أو على الأراضي التي يجوزها المقيمون "والتي تزيد عن احتياجاتهم المعقولة"، هو ضمان إتاحة ما يكفي من الأراضي لإعادة توزيعها من خلال محكمة الأراضي بناء على طلب في هذا الشأن. ولا يتمتع بأهلية طلب قطعة أرض سوى أهالي بيتكيرن بالولادة أو التجنيس وأبناءؤهم وأحفادهم ممن بلغوا ١٨ سنة. ويجب أن يكونوا مقيمين في الجزيرة عند تقديم الطلب وأن يكون في نيتهم الاستمرار في الإقامة فيها. وترد معلومات تفصيلية عن مسائل توزيع الأراضي في ورقة العمل الصادرة في عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/10).

دال - التوظيف

٢٦ - يعمل سكان الإقليم كل لحسابه الخاص، إنما تدفع المرتبات لأفراد المجتمع المحلي الذين يشاركون في أنشطة الحكومة المحلية. وضمن إطار التنظيم الإداري الجديد، الذي بدأ في نيسان/إبريل ٢٠٠٩، أخذت غالبية السكان تعمل لبعض الوقت في وظيفة حكومية واحدة على الأقل. وتعتبر الأشغال العامة، التي أعيدت تسميتها مؤخراً بـ "واجبات مدنية" والتي

يفرضها القانون على جميع الرجال والنساء بين سن ١٥ و ٦٥ عاماً، من مخلفات المجتمع الذي أنشأه المتمردون من جهة، وضرورة ناشئة عن اقتصاد لا يعتمد على الضرائب أساساً من جهة أخرى. وتتعلق أهم واجبات الأشغال العامة التقليدية بخليج باونتي وبصيانة القوارب العامة وتفريغ الإمدادات. وأصبح الآن الاضطلاع بالأشغال العامة التي لا صلة لها بخليج باونتي أمراً نادراً. ولا توجد مرافق مصرفية، إنما يمكن صرف الشيكات الشخصية غير المؤرخة والشيكات السياحية من مكتب أمين الجزيرة.

هاء - التعليم

٢٧ - التعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال بين الخامسة والخامسة عشر من العمر. وقد أنجزت عملية إعادة بناء مدرسة بيتكيرن الوحيدة في عام ٢٠٠٦ والإنكليزية هي لغة التدريس الذي يعتمد على المنهج الدراسي النموذجي في نيوزيلندا. والأخصائي التربوي هو مدرس مؤهل من نيوزيلندا يعين عادةً لمدة عام واحد. ولأسباب عملية، يجري التعليم التالي للمرحلة الابتدائية في المدرسة من خلال دورات دراسية بالمراسلة تنظم عن طريق وزارة التعليم النيوزيلندية. ويشجع الطلاب على إكمال التعليم الثانوي في الخارج بواسطة منح دراسية تقدم لهم، وقد تابع عدد من التلاميذ التعليم الثانوي في نيوزيلندا على نفقة حكومة بيتكيرن. ومنذ عام ٢٠٠٧ ومواطنو أقاليم ما وراء البحار يستفيدون من نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب في الجامعات البريطانية.

٢٨ - ويوجد في جزيرة بيتكيرن متحف بُني بأموال من منحة قدمتها حكومة المملكة المتحدة. وتشمل المعروضات فيه أدوات حجرية من صنع أهالي بولينيزيا في الفترة التي سبقت وصول المتمردين، بالإضافة إلى قذائف مدفعية ومرساة ومدفعا دوارا من آثار السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية. وكنيسة طائفة السبتيين هي الكنيسة الوحيدة في الجزيرة. وراعي الكنيسة هو قس من نيوزيلندا يقيم حالياً في الجزيرة.

واو - الرعاية الصحية

٢٩ - مولت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة المركز الصحي لجزيرة بيتكيرن الذي اكتمل إنشاؤه عام ١٩٩٧. ويوجد فيه غرفة للفحص وعيادة لطب الأسنان وغرفة للأشعة السينية وجناح مزود بسريرين لمبيت المرضى في المستشفى. ويقوم في الجزيرة، بموجب عقد لمدة عام، أخصائي في الطب العام، تعاونه ممرضة مساعدة وموظف محلي لصحة الأسنان، يعمل أيضاً تقنياً لجهاز الأشعة السينية. كما مولت الحكومة برنامجاً للرعاية الاجتماعية يضم مستشاراً لشؤون الأسرة والمجتمع المحلي يعين كذلك من نيوزيلندا بموجب عقد لمدة عام.

وشأنها شأن جزر المحيط الهادئ الأخرى تعد البدانة وداء السكري مشكلة صحية في بيتكيرن.

٣٠ - وفي بيان مؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فإن المجلس الوزاري المشترك، وهو هيئة تجمع معاً القادة السياسيين وممثلي المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار، بما فيها بيتكيرن، قد أعرب عن موافقته على أهمية التأمين الصحي واستيفاء شروط اللوائح الصحية الدولية، ووضع صك قانوني دولي يلزم ١٩٤ بلداً، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على تحديد واستخدام جميع مصادر المساعدة المتوفرة، ولا سيما من منظمات الصحة الإقليمية والعالمية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووكالات الأمم المتحدة، لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة باستراتيجيات الصحة وعملها مع التركيز بشكل خاص على العلاج من الأمراض غير المعدية وتحسين تمثيل الأقاليم والصلات القائمة مع هيئات الصحة العالمية والإقليمية^(١).

زاي - العدالة الجنائية

٣١ - أسفرت الإدعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، التي برزت في عام ١٩٩٩، عن قيام الشرطة بتحقيق واسع النطاق نتج عنه توجيه الاتهام إلى ١٣ رجلاً بارتكاب ما مجموعه ٩٦ جريمة. وجررت في بيتكيرن في عام ٢٠٠٤ محاكمات المدعى عليهم السبعة المقيمين في الجزيرة.

٣٢ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان معظم الرجال قد قضوا فترة عقوبتهم بالسجن ما عدا واحد منهم ما يزال في حالة إفراج مشروط. ويتولى ضابط الشرطة المجتمعية، المعار من شرطة نيوزيلندا، عملية رصد الإفراج المشروط (للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر ورقات العمل السابقة، بما فيها A/AC.109/2011/4).

رابعاً - البيئة

٣٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت شعبة التكنولوجيا والعلوم الجيولوجية التطبيقية بأمانة جماعة المحيط الهادئ، خلال اجتماع الشركاء السنوي الثاني المعني بمشروع دعم جهود الحد من خطر الكوارث في بلدان وأقاليم ما وراء البحار بمنطقة المحيط الهادئ،

(١) يمكن الاطلاع على البيان من الموقع الإلكتروني: <https://fco-stage.fco.gov.uk/resources/en/pdf/uk-ot-communique.pdf>.

وفي إطار برنامج الحد من خطر الكوارث، بتقديم مشروع لدعم قدرة بيتكيرن على الصمود في مواجهة فترات الجفاف الطويلة وعلى التخفيف من الآثار السلبية التي يخلفها الجفاف على معدل توافر المحاصيل والمياه. وسيجري في إطار المشروع رصد المناخ وموارد المياه عن كثب وسيستعان بما يجمع من بيانات في زيادة سعة مستجمعات المياه وتخزين المياه ومعالجتها وتوزيعها. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز ترتيبات الحوكمة فيما يتصل بالمياه والأرصاء الجوية في الجزيرة.

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت وزارة الشؤون البيئية والغذائية والريفية في المملكة المتحدة ورقة عنونها "البيئة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة: الدعم المقدم من المملكة المتحدة والمجتمع المدني" تتناول المشورة والدعم المتاحين للأقاليم في مجالات تخصصها وتسلسل الضوء على التمويل الذي يمكن أن توفره الوزارة لهذا الغرض.

خامساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٥ - اتفق على توسيع نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢)، ليشمل بيتكيرن في أقرب فرصة ممكنة.

٣٦ - وبيتكيرن عضو في أمانة جماعة المحيط الهادئ، وهي أقدم وأكبر منظمة في مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ الذي يتألف من عشرة أعضاء، والذي يعد محفلاً استشارياً ترأسه على الصعيد السياسي أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية، والمشورة في مجال السياسة العامة، وخدمات التدريب والأبحاث إلى ٢٢ إقليمًا وبلداً جزرياً في المحيط الهادئ في مجالات مثل الصحة والتنمية البشرية والزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وتشارك بيتكيرن أيضاً في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد أسماك المناطق الساحلية.

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر المجلس الوزاري المشترك بياناً، على النحو الوارد في الفقرة ٣٠ أعلاه. وقد توصل القادة السياسيون وممثلو المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار إلى اتفاق للعمل معاً، ضمن أمور أخرى، على مواصلة إقامة صلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها وشركائها الإقليميين، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، وأعرب عن اعتقاده بأن ترفع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أقاليم من القائمة إن كانت تلك هي رغبتها.

سادساً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٨ - أدلى بآخر بيان لممثل محافظ الجزيرة أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن دفع عملية إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ، التي نظمت في مادانغ، بابوا غينيا الجديدة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويرد موجز هذا البيان في تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠٠٤ (A/59/23).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٩ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء انعقاد الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ووفقاً لما جاء في محضر الاجتماع (A/C.4/67/SR.5)، بيّن الممثل، ضمن أمور أخرى، أن حكومة المملكة المتحدة تلتزم بموقفها الثابت بشأن استقلال الأقاليم التي تتولى إدارتها. وأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة والإقليم ينبغي أن يتخذ على أساس رغبة شعب ذلك الإقليم الواضحة والمعرب عنها دستورياً. وفي الحالات التي يكون فيها الاستقلال خياراً مطروحاً ويجسد رغبة واضحة يعرب عنها شعب الإقليم دستورياً، فإن حكومة المملكة المتحدة ستساعد ذلك الإقليم على تحقيق استقلاله.

٤٠ - وأشار إلى الكتاب الأبيض الذي نشرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مؤكداً أن التزام الحكومة بالحفاظ على العلاقة عموماً بين المملكة المتحدة والأقاليم. وفي المقدمة، أعربت الحكومة عن الاعتقاد بأن الهيكل الأساسي للعلاقات الدستورية هو الهيكل الصحيح: إذ تنتقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم المستعمرة مع أكبر قدر من المواءمة مع السلطات التي تملكها المملكة المتحدة والتي تلزمها للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، بما فيها ضمان أن تعمل على تحقيق ما فيه أفضل مصالح الأقاليم والمملكة المتحدة. وأدرجت الحكومة أنه من المهم مواصلة إمعان النظر في العلاقة الدستورية وضمن إجراء حوار بشأن هذه المسائل مع جميع تلك الأقاليم التي ترغب في المشاركة.

٤١ - ومضى قائلاً إن الكتاب الأبيض قد بيّن أن المسؤولية الأساسية والهدف الرئيسي لحكومة المملكة المتحدة هو ضمان أمن وحسن إدارة الأقاليم وسكانها. وقد انبثقت هذه المسؤولية عن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وباعتباره أحد أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار، فقد استتبع أيضاً الاضطلاع بالمسؤولية. وتوقعت حكومة المملكة المتحدة من حكومات الأقاليم أن تفي بنفس المعايير الرفيعة كما فعلت في الحفاظ على سيادة

القانون، واحترام حقوق الإنسان والتزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراء صارماً وحازماً حيثما وجد دليل على الفساد أو سوء الإدارة في الإقليم. وخلص إلى أن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار ما زالت علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بحكومة المملكة المتحدة. وما دامت أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة ترغب في الاحتفاظ بالصلة، تبقى حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتنميتها وضمان أمنها في المستقبل.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٢ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٣٢/٦٧ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/67/23) وعلى التوصية اللاحقة التي رفعتها اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع الثامن من القرار ١٣٢/٦٧ بـاء بجزيرة بيتكيرن. ففي فقرات منطوق هذا الفرع من القرار، إن الجمعية العامة:

١ - "ترحب بجميع الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم لنقل مزيد من المسؤوليات التنفيذية إلى الإقليم بهدف توسيع نطاق الحكم الذاتي تدريجياً، بسبل منها تدريب الموظفين؛

٢ - "تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - "تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها وأن تواصل المناقشات مع حكومة الإقليم بشأن أفضل السبل لدعم الأمن الاجتماعي والاقتصادي في بيتكيرن؛

٤ - "ترحب بالعمل المضطلع به في إطار إعداد خطة تنمية الاستراتيجية مدتها خمس سنوات للجزيرة".